

وبفضل التحسن النسبي لسعر الصرف في السوق غير الرسمية نتيجة زيادة المعروض من العملات الأجنبية بالسعر الرسمي من المتوقع أن يتباطأ التضخم إلى نحو 15% لعام 2018 كلة. لكن التضخم التراكمي على مدى السنوات الأربع الماضية أثر سلبا على الأسر الليبية التي خسرت نحو 80% من قوتها الشرائية. ولا ريب في أن هذا دفع المزيد من الليبيين إلى هوة الفقر وشطف العيش وفاقم من عدم المساواة.

ومن المتوقع أن تتحسن المالبات العامة قليلا، لكن عدم مرونة النفقات الجارية وتقلب العائدات النفطية يبقيان وضع المالية العامة الكلي تحت ضغط شديد. ومن المنتظر أن تتحسن إيرادات النفط إلى حد كبير هذا العام (47% من إجمالي الناتج المحلي)، لكنها بالكاد ستفي لتغطية فاتورة الأجور المرتفعة والمتزايدة، والتي ستصل إلى 48% من إجمالي الناتج المحلي. وترجع فاتورة الأجور المرتفعة إلى زيادة المرتبات وتعيين موظفين جدد، وهو ما يرتبط بدوره بالضغط على كشوف الرواتب الحكومية كأداة استقرار في سياق صراع متعدد الأطراف. وسيظل الدعم مرتفعا (10.6% من إجمالي الناتج المحلي) في ضوء الاقتصاد السياسي المعقد الذي يؤخر الإصلاحات المطلوبة للنظام في سياق التنافس على الموارد. ورغم التحسن الطفيف في عجز الموازنة سيظل مرتفعا عند مستوى 26% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في 2018 (بعد ما كان 34.5% في 2017). ومن المتوقع أن يتم تمويل العجز من خلال دفعات نقدية مسبقة من بنك طرابلس المركزي وإصدار سندات حكومية في الشرق. ويعكس عجز ميزان المدفوعات العجز الكبير في القطاع العام واعتماد الاقتصاد بشدة على استهلاك الواردات والسلع الوسيطة، بما في ذلك منتجات الوقود. ومن شأن ذلك أن يحول هذا الفائض الصغير في الحساب الجاري المسجل في عام 2017

نظرا لاعتماد الاقتصاد الليبي اعتمادا شديدا على الأنشطة الهيدروكربونية، فلا يزال أداؤه يتأثر بشدة بالأوضاع الأمنية، وخاصة حول حقول ومنشآت النفط الرئيسية. وقد سمح تحسن الأوضاع السياسية والأمنية خلال النصف الثاني من عام 2017 لليبيا بزيادة إنتاجها النفطي بأكثر من الضعف، وتحقيق نمو قياسي في العام الماضي (زيادة 26.7%) بعد أربع سنوات من الركود. لكن هذا لم يستمر خلال النصف الأول من عام 2018. في الواقع، استمر إنتاج النفط يراوح مليون برميل يوميا خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام، قبل أن ينخفض فجأة إلى 0.7 مليون برميل في يونيو/حزيران بعد أن هجمت فصائل مسلحة على حقول النفط ومنشآته في الشرق وسيطرت عليها مؤقتا مما ألحق أضرارا بالغة بالبنية التحتية النفطية وبأماكن تخزين الخام. وبافتراض أن بإمكان السلطات إصلاح البنية التحتية النفطية المتضررة خلال النصف الثاني من العام، فمن المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي 7.2% عام 2018، مدفوعا على جانب العرض بزيادة إنتاج النفط الذي يمكن أن يصل إلى نحو مليون برميل يوميا بحلول نهاية 2018، وعلى جانب الطلب بزيادة الإنفاق والاستثمار الحكوميين. وعلى الرغم من تراجع التضخم فإنه لا يزال مرتفعا، ويعكس اضطرابات السوق بسبب نقص الإمدادات من السلع والخدمات إلى جانب أن الأسواق الموازية نشطة للغاية، بما في ذلك السوق الموازية للصراف الأجنبي. وزاد مؤشر أسعار المستهلكين 17.6% خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2018 (بالمقارنة مع 26.9% في الفترة نفسها من العام الماضي).

الجدول 1	2017
عدد السكان (بالمليون)	6.9
إجمالي الناتج المحلي، بالمليار دولار	38.1
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي)	5971
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد	75.2
الإنفاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية-	114.4

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية وفق الإحصاء القلي والفقر، والبيانات الرسمية ملاحظات:

(أ) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2012)
(ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016)

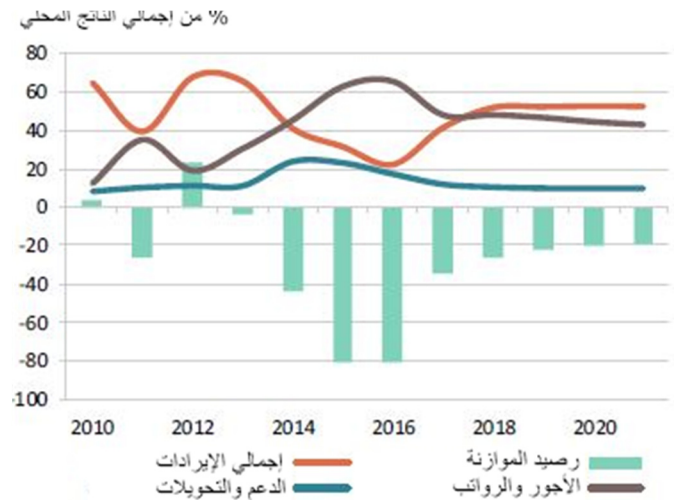
استمرار الصراع العنيف يسبب خسائر فادحة للاقتصاد والسكان حيث تواصل عدم اليقين السياسي التأثير سلبا على الأداء الاقتصادي وتعمق وصوله إلى الاستقرار، ناهيك عن التعافي. ولا يزال النمو متقلبا والتضخم مرتفعا وهو ما يؤدي لتآكل الدخل الحقيقي. وبسبب عدم الكفاءة في الإنفاق لا يزال العجز المزروع مرتفعا، مما يؤدي إلى استمرار الضغوط على الاحتياطيات الأجنبية. ومن الضروري التوصل إلى حل سياسي لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة من أجل تحقيق نمو يقوده القطاع الخاص وخلق فرص عمل، وهو المسار الوحيد لتحقيق الرخاء المشترك المستدام.

الشكل 2 ليبيا / مؤشرات ميزان المدفوعات



المصادر: الحكومة الليبية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1 ليبيا / المالية العامة



المصادر: الحكومة الليبية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

(2.5% من إجمالي الناتج المحلي) إلى عجز يبلغ نحو 3% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام. وسوف تستقر الاحتياطيات الأجنبية إذ ستغطي استثمارات أجنبية منتقاة في قطاع النفط وأسعار الخام المرتفعة معظم عجز الحساب الجاري، مما يسمح للبنك المركزي بتفادي المزيد من استنزاف الاحتياطيات.

الآفاق المستقبلية

يجعل سيناريو الوضع الراهن، الذي يرسمه التأخر في حل الصراع السياسي واستمرار الانقسام الداخلي، تحقيق الاستقرار المستدام أمرا غير وارد. ومن ملامح هذا الوضع الاشتباكات المتكررة حول منشآت النفط وفي المدن الكبرى، مما يعني أن أي انتعاش ناشئ سيؤدي إلى زيادة التنافس على الموارد. وفي هذا السياق، لا يمكن لليبيا استئناف إنتاج النفط إلا بمعدل يبلغ مليون برميل يوميا في المتوسط بحلول نهاية هذا العام، والحفاظ على الإنتاج حول هذا المستوى خلال السنوات القليلة المقبلة، والذي سيمثل فقط ثلثا القدرات الإنتاجية. وسوف ينمو إجمالي الناتج المحلي 6.8% في 2019 (تأثير للحاق بالركب) و2% في المتوسط في 2020-2021، مما يعني ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 62.5% من مستوى عام 2010. وحتى عند خط الأساس هذا الذي يحده تفاعل متواضع، من المتوقع أن يبلغ التضخم نحو 10%، مما يزيد الضغوط على سعر الصرف الرسمي.

وسيبقى العجز المزدوج مرتفعا، إذ سيتجاوز عجز الموازنة 20% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، وعجز الحساب الجاري 5% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع أن يقاوم البنك المركزي انخفاض الاحتياطيات، لكنها ستراجع بشكل طفيف إلى حوالي 75 مليار دولار بحلول نهاية 2021 (من 78.4 مليار دولار في نهاية 2017). ويقوم هذا على افتراض أنه يمكن الحفاظ على الاتفاق الحالي شديد الهشاشة فيما يتعلق بالدور غير السياسي للبنك المركزي.

المخاطر والتحديات

يلقي الجمود السياسي الحالي والنتائج الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به صعوبات شديدة على عاتق المواطنين والمهاجرين الليبيين، وتفاقم الآفاق القاتمة من هذه الصعوبات. وسيطلب سيناريو بديل يمكنه التغلب على الصعوبات القائمة وعدم اليقين إرادة سياسية متجددة لتوحيد البلد ومؤسساته. وسيكون ذلك بمثابة الأساس للإصلاحات اللازمة لتحقيق الاستقرار في أطر الاقتصاد الكلي والمالية العامة. وفي الأجل المتوسط، سيؤدي تنوع الأنشطة الاقتصادية إلى تحفيز نمو الوظائف في القطاع الخاص وتحسين رفاه المواطنين. وتشمل السياسات الرئيسية إصلاح نظام الدعم، وترشيد حجم القطاع العام، وإصلاح النظام الضريبي، وضبط أوضاع القطاع المالي، فضلا عن

إعادة بناء البنية التحتية المدمرة وإعادة الخدمات العامة. وفي ظل هذا السيناريو، يمكن لليبيا أن تعيد تدريجيا مستوى إنتاجها النفطي إلى ما قبل الثورة (1.6 مليون برميل يوميا) بحلول نهاية عام 2021، وهو ما سيقود إلى نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 11% في المتوسط خلال هذه الفترة وتباطؤ التضخم إلى حوالي 5%. وستحقق الموازنة وميزان المدفوعات فائضا في نهاية عام 2021. وسيسمح هذا السيناريو لليبيا بإعادة بناء احتياطياتها من النقد الأجنبي ابتداء من عام 2020. وسيرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 77.5% من مستواه قبل الثورة.

وعلى الرغم من عدم وجود دراسة منهجية بشأن الفقر وقلة الأدلة على المستوى الراهن لرفاه الأسر الليبية، فالظروف مناوئة للحد من الفقر. وقد أثر الانخفاض الحاد في صادرات النفط الذي بدأ في عام 2011 تأثيرا شديدا على الخدمات العامة. كما تسهم الأوضاع المتدهورة أيضا في عدم انتظام إمدادات الطاقة الكهربائية وتكرار أزمات نقص الغذاء. وينعكس الفرق في أسعار العملات الأجنبية بين السوق الرسمية والسوق غير الرسمية بالفعل على أسعار العديد من المنتجات، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية والأدوية. وفي المقابل، تسهم العائدات الكبيرة الناتجة عن الحصول على الدولار بالسعر الرسمي والمنتجات النفطية بالأسعار الرسمية في عدم المساواة وتخلق أسبابا للصراع، في حين تمتد التشوهات الاقتصادية المرتبطة بها إلى تونس.

الجدول 2 ليبيا / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)	2021	2020	2019	2018	2017	2016
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	1.4	2.5	6.8	7.2	26.7	-2.8
الاستهلاك الخاص	-3.3	-3.6	0.5	0.0	-1.6	-24.8
الاستهلاك الحكومي	1.7	2.1	2.9	6.8	35.3	-15.8
استثمارات إجمالي رأس المال الثابت	4.3	8.2	20.5	80.7	22.4	-6.1
الصادرات، السلع والخدمات	0.3	3.0	12.2	47.5	71.1	-27.0
الواردات، السلع والخدمات	1.0	4.2	16.2	101.0	11.6	-43.9
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	0.5	3.2	12.4	10.5	116.8	-5.4
إجمالي الناتج المحلي في القطاع الهيدروكربوني	2.0	2.0	3.0	5.0	0.0	-2.0
إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني	10.0	10.0	10.0	15.0	28.4	25.9
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	-5.6	-5.4	-5.0	-2.9	2.5	-18.0
ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	-19.0	-20.0	-22.6	-25.9	-34.5	-81.2
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)						

المصادر: قطاع المعايير العالمية لإدارة الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار، وقطاع المعايير العالمية للفقر، البنك الدولي. ملاحظة: ن = تقديرات، ن = تنبؤات.